تنطوي على ضمان طرق مفتوحة ووصول حر الى المناطق حتى بدون ان نسيطر عليها بشكل مباشر ».
وقد اعتبر الون ان وجهة نظره لا تنفصل عن « الحقوق التاريخية لشعب اسرائيل » حين يدعو للتسوية ذلك لانه ينطلق من مفاهيم « السياسة الواقعية والصهيونية الانسانية » ومن خلال هذه المفاهيم يمكن معرفة الاماكن التي ينبغي خلق وقائع جديدة فيها . وفيما يتعلق بالوضع في المناطق المحتلة عارض الون ديان بقوله : « اننا لسنا حكومة في المناطق ، كما واننا لسنا حكومة لسكان المناطق ، وفي حالة عدم وجود اتفاقية سلام فاننا نشكل جهاز الحكم هناك ، ولسنا حكومة » . اما بخصوص سياسة الدمج الاقتصادي فقد عارضها ودعا الى خلق تعاون بين كيانين منفصلين ، وابدى تحفظا ازاء فتح الحدود امام العمال العرب في اسرائيل وطالب بايجاد عمل لهم في المناطق المحتلة، وفيما يتعلق بحلول السلام فان الون ينطلق من مفهوم خريطة الضم التي تحمل اسمه ، ومع ذلك فهو يعترف على خلاف شخصيات اسرائيلية تحتل مراكز عليا مثل غولدامئير بـ«ان السكان الفلسطينيين موجودون بغض النظر اذا كانت تنطبق عليهم صفة شعب أم لا » . ويرى ان المشروع القريب من المشروع الذي يحمل اسمه ، مشروع الملك حسين ، الذي يعتبره من حيث الفكرة « نموذجا لحل عادل للقضية الفلسطينية » مع ابداء تحفظات بالنسبة للحدود، ولبعض الاماكن . . . . . .

اما وجهة نظر الفريق الثالث فيمثلها بنحاس سبير الذي ينطلق من النظرة الداعية الى صفاء المجتمع اليهودي والى سياسة العمل العبري ، ويبدي تخوفا من التكاثر السكاني في المحيط العربي في حالة ضم السكان العرب ، ولذا فقد أخذ يشدد ضد سياسة الدمج الاقتصادي وضد سياسة الضم الكلي ، وقد اعتبر ان السياسة الاسرائيلية الراهنة هي سياسة الضم الزاحف حين قال « من ناحية النتيجة ، ليس هنالك فرق بين القرار الرسمي بشأن الضم، كما يريد أولئك الذين يؤمنون بأرض اسرائيل الكاملة ، وبين ضم لم يتخذ بشأنه قرار ، كالضم الزاحف الذي نقوم به » . ان سبير لا يقف ضد ضم المناطق العربية ولكنه يقف بشدة ضد ضم السكان العرب ، ولو كانت تلك المناطق خالية لوقف الى جانب الضم الكلي ، بيد ان المسألة الديموغرافية تقلق باله وتشغل فكره ، فقد لجأ وزير المالية الى لغة الارقام ليثبت الخطورة الكامنة في حالة ضم السكان العرب ، ووفق ما جاء على لسانه سيصل عدد السكان في اسرائيل بعد عشرين عاما ٨ ـ ٩ ملايين في حالة استمرار الهجرة اليهودية بمعدلها الحالي ، وسيشكل العرب حينئذ ٤٨،٥ ٪ من السكان . ويتساءل سبير كيف سيكون وجه هذه الدولة ؟ ففي حالة المساواة التامة سيحتل العرب نصف المراكز تقريبا في الدولة ومؤسساتها ، وكذلك سيشكلون نصف النواب تقريبا في الكنيست الامر الذي من شأنه ان يزيل الصبغة اليهودية عن الدولة وهذا ما لا يريده احد في اسرائيل حسب رأي سبير ، اما في حالة جعل العرب مواطنين من الدرجة الثانية فانهم سيتحولون الى أرقاء في عصر لا يقبل الرق « ولا يقبل ذلك أحد في اسرائيل » على حد قول سبير . وقد أخذ سبير يضرب على وتر مجمل الاوضاع التعيسة للعمال العرب الذين « ينامون بالقرب من سلال القمامة » ، معتبرا ان العمل العربي يشكل خطرا من الناحية الاجتماعية والسياسية والاخلاقية وكذلك الامنية مخالفا بذلك ديان . وخلال النقاش كشف سبير النقاب عن الاموال المستثمرة في المناطق المحتلة حين قال انه منذ ١٩٦٧ اقيم ٥٠ معملا باستثمارات وصلت الى ٣٣ مليون ليرة. ماذا يريد سبير ، انه ينتقد مجمل سياسة ديان في المناطق المحتلة بيد انه لا يضع بديلا واضحا ، انه ضد ضم السكان العرب لتخوفه من هاجس زيادة التناسل الطبيعي لدى العرب وفي الوقت نفسه يؤيد ضم مناطق عربية ولكن بمقدار اقل مما يدعو اليه ديان والون . وربما كان شمعون بيرس وزير المواصلات الذي يقف مع فريق ديان قد احرجه عندما قال : « لقد أصغيت جيدا لاقوال سبير حول الاسباب والاوصاف الكئيبة التي تحمل بين طياتها تهديدا لنا ، ولم أفهم شيئا واحدا : لماذا نحن في المناطق المحتلة ؟ ولماذا ننتظر ؟ اذا كنا سنواجه مستقبلا مظلما فلماذا لا نزال نرابط هناك ؟ لماذا لم يقم سبير ليقترح انسحابا بقدر المستطاع ؟ اذا كان الوضع خطيرا لهذه الدرجة فلماذا نقدم استثمارات في المناطق ؟ » (معاريف ١٠/١١/٧٢).

مشروع الاقاليم : في غمرة النقاشات المحتدمة بين الاطراف الثلاثة ، ادلى الدكتور رعنان فايتس رئيس قسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية بدلوه حين قدم الى اللجنة السياسية لكتلة التجمع العمالي ولنيكرتاوية حزب العمل مشروعا وسطا توفيقيا يحمل اسم « مشروع الاقاليم » حاول فيه التوفيق